جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science
معرفة وانتماء

المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية: دراسة نظرية [1]

أحمد عبد القادر أحمد يحيى

مدرس مساعد العلوم السياسية

كلية التجارة – جامعة دمنهور

باحث دكتوراه العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

Ahmed_yahya2018@feps.edu.eg

[1] تم تقديم البحث في 2022/9/2، وتم قبوله للنشر في 2022/12/21.

ملخص

شهدت المنطقة العربية على امتداد العقد الماضي وإلى الآن تنامياً غير مسبوق للصراعات الداخلية المسلحة، والتي لم تقتصر تداعياتها السلبية على مقتل عشرات الآلاف وتشريد الملايين من البشر، وتدمير المؤسسات والبنى التحتية، بل هددت بعض تلك الصراعات – والتي تحولت إلى حروب أهلية ممتدة – بتفكيك العديد من دول المنطقة كما في اليمن وسوريا وليبيا والعراق، في ظل استمرار حالة الانسداد السياسي في تلك الدول، وسعي بعض الأطراف الدولية والإقليمية للاستفادة من استمرار تلك الأوضاع بما يحقق مصالحها.

وعليه، تسعى الدراسة إلى تناول مفهوم الصراع والمفاهيم المرتبطة به، وأبرز إسهامات المشاريع العلمية المختلفة في تعريف الحرب الأهلية والصراع الداخلي المسلح، بالإضافة إلى أنماط الصراعات والمعايير المختلفة لتقسيمها. كما تحاول الدراسة، وانطلاقاً من قاعدة أن التشخيص السليم للمشكلة هو الخطوة الأولى نحو حلها، تناول أبرز الاتجاهات النظرية التي قُدمت لتفسير ظاهرة الصراعات الداخلية المسلحة، الأمر الذي قد يُساعدنا في معرفة أسباب الصراعات المسلحة في المنطقة العربية والعوامل التي تقف ورائها، ومن ثم العمل على تسوية تلك الصراعات وحلها.

الكلمات المفتاحية: الحرب الأهلية، الصراعات المسلحة، النظم السياسية.

ABSTRACT

Over the past decade, the Arab region has witnessed an unprecedented growth of internal armed conflicts, the negative consequences of which have not only been the deaths of tens of thousands and the displacement of millions, but also, some of these conflicts, which have turned into protracted civil wars, have threatened to dismantle many of the region's states, as some international and regional parties seek to take advantage of the persistence of those situations in their interests.

Therefore, the study seeks to address the concept of conflict and related concepts and highlight the most prominent contributions of various scientific projects defining civil wars and internal armed conflict. The study also attempts, on the basis that a proper diagnosis of the problem is the first step towards solving it, to address the most prominent theoretical trends presented in the interpretation of the phenomenon of internal armed conflicts

which may help us to find out causes and factors behind that phenomenon in the Arab region and, thus, work on settlement and resolution of those conflicts.

Keywords: Civil war, Armed conflict, Political systems.

مقدمة

تشير مؤشرات الصراع الصادرة عن برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات بالاشتراك مع معهد أوسلو لبحوث السلام، إلى أنه وفي ظل استمرار تراجع الحروب بين الدول "Interstate Armed Conflicts" وانتشار الصراعات الداخلية المسلحة "Internal Armed Conflicts"؛ فإن العالم قد شهد موجة جديدة من الصراعات الداخلية المسلحة بلغت ذروتها في العقد الثاني من القرن الحالي، والتي نجم عنها مئات الآلاف من الضحايا قُدر بحوالي تسعين ألفًا في العام 2015 فقط، حيث أُعتبر عاما 2014 و2015 الأكثر دموية منذ انتهاء الحرب الباردة (Pettersson & Öberg, 2020)، كما شهد عام 2020 أكثر عدد من الصراعات الداخلية المسلحة منذ عام 1945 (Petrini, 2022, p. 23).

ووفقًا للمؤشرات السابقة وغيرها (ACLED, 2019; Sørli, Gleditsch, & Strand, 2005) فقد تركز جانب كبير من تلك الصراعات في المنطقة العربية، كما اعتبرت من المناطق الأقل أمنًا في العالم في السنوات الأخيرة وفقًا لمؤشر السلام العالمي؛ فمن أصل ثمانية دول هي الأقل أمنًا في العالم جاءت ستة دول عربية، وهي سوريا، العراق، ليبيا، السودان، الصومال، اليمن (Economics & Peace, 2019)، وبالرغم من وجود العديد من الصراعات في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، فإنه لا يوجد منطقة في العالم تُعاني حاليًا من عدم الاستقرار كالمنطقة العربية (Harb, 2019, p. 22; Krishnan, 2016, p. 1).

وقد أدت تلك الصراعات المسلحة في المنطقة العربية والتي تم تدويلها في أغلب الحالات، إلى مقتل مئات الآلاف من الضحايا في اليمن والعراق وسوريا وليبيا، حيث احتلت هذه الدول الأخيرة ذيل القائمة في أكثر من مؤشر كأكثر دول العالم انتشارًا للعنف والصراعات وأقلها أمنًا (Economics & Peace, 2019; (IISS), 2019, p. 154)، كما أدت إلى تقويض سلطة الدولة أحيانًا، وتفكيكها أحيانًا أخرى، واستُخدمت الشعارات الطائفية في التحريض على العنف والقتل،

ومن ثم شهدنا عددًا من جرائم الإبادة الجماعية، والعديد من أعمال القتل على أساس الهوية، وتشريد مئات الآلاف من الأسر، وانتشار جرائم الاختطاف والاغتصاب (Harb, 2019).

وقد انصب تركيز جُل الأدبيات المهتمة بتفسير الحروب الأهلية على العوامل الداخلية باعتبارها المحرك الأساسي لتلك الحروب؛ حيث نجد أن بعض الدراسات العلمية المتخصصة في ظاهرة الصراعات الداخلية اهتمت بقضية الهويات والانقسامات الاثنية والدينية والمظالم الجماعية باعتبارها محركًا للصراعات (Esteban & Ray, 2008)، أو الاهتمام بالدولة وقدراتها؛ والتي قد تساهم باستجابتها لمطالب المواطنين في تقليل الحافز للصراع، أو يُهيئ ضعفها وعدم قدرتها على السيطرة على أراضيها الفرص والظروف المواتية للصراعات والعنف (James D. Fearon & Laitin, 2003)، أو تقوم بالسيطرة عليه قسرًا حال اندلاعه (Sobek, 2010).

كما اهتمت بعض الأدبيات بالدولة والمجتمع كليهما، حيث أثبتت التجارب أن الديمقراطية في حد ذاتها لا تقلل من خطر الصراعات الداخلية، وأن المؤسسات المنتخبة لا تعني تلقائيًا الحكم الرشيد، كما أظهرت الدراسات نتائج إيجابية ملموسة للحكمانية أو الحكم الرشيد في الحد من الصراعات الداخلية والعنف(Hegre & Nygård, 2015; Walter, 2015) .

وعلى الرغم من تركيز معظم الأدبيات المُفسرة لظاهرة الصراعات الداخلية المسلحة على العوامل الداخلية باعتبارها محركًا للصراعات، فإن جانبًا لا بأس به من الأدبيات ركز على أدوار القوى الدولية والإقليمية في تفاقُم تلك الصراعات سواء عن طريق تأجيج ظاهرة ما بات يُعرف بـ "الحروب بالوكالة" أو عرقلة الوصول لتسوية سلمية للحروب الأهلية.

ولعل هذا التباين الكبير في الأدبيات كان دافعًا لهذه الدراسة التي تحاول – بشكل نظري – الإجابة عن سؤال رئيسي مفاده: ما أسباب الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية؟ وتهدف الدراسة لمعرفة ماهية الصراعات الداخلية المسلحة، وأنماطها، والفرق بينها وغيرها من الصراعات، كما تتناول الدراسة أهم نظريات ومداخل تفسير الصراعات الداخلية المسلحة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة في محاولتها معالجة إحدى القضايا المهمة والحيوية في النظم السياسية المعاصرة، وهي قضية الصراعات الداخلية المسلحة، ومعرفة الأسباب الكامنة وراء تلك الصراعات، وتتعاظم أهمية تلك الدراسة في ظل ما تواجهه النظم السياسية العربية من تفاقم لظاهرة العنف والصراعات الداخلية المسلحة، وانطلاقًا من قاعدة أن التشخيص السليم للمشكلة هو البداية

الضرورية لحلها، فإن معرفة الأسباب الحقيقية لهذه الصراعات، يُعتبر بمثابة الخطوة الأولى للمساهمة في حلها وتسويتها، واقتراح السياسات الملائمة للحد من تلك الصراعات، وإحلال السلم الأهلي.

وتعتمد الدراسة بشكل أساسي على منهج تحليل النظم لـ "ديفيد إيستون"، حيث يهتم "إيستون" بشكل أساسي بالبيئة التي يتفاعل فيها النظام السياسي، سواء البيئة الداخلية أو الخارجية، وما تحتويه من ضغوط، حيث يحاول النظام تلقي تلك الضغوط وتحويلها إلى قرارات وسياسات للتكيف مع البيئتين، وتعبئة موارده المختلفة للحفاظ على بقائه ومواجهة كافة الضغوط التي تواجهه (Easton, 1957, p. 386)، كما تركز الدراسة على اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع، فالدولة لا تعتبر بحال من الأحوال مجموعة من الهياكل والمؤسسات التي تعمل في فراغ، وإنما تُمثل ساحة لتفاعل القوى والجماعات المختلفة التي تسعى لتعظيم مصالحها، ومن ثم يُعتبر اقتراب الدولة والمجتمع أحد المداخل الأساسية لفهم النظم السياسية وطبيعة عملها (Migdal, 2004).

وتأسيسًا على إشكالية الدراسة وأهدافها، سوف يتم تقسيمها إلى مبحثين رئيسيين، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم الصراع الداخلي المسلح، وأنماطه، والفرق بينه وبين غيره من الصراعات، كما يتناول المبحث الثاني أبرز النظريات المفسرة لأسباب نشوب الصراعات المسلحة في النظم السياسية المختلفة.

المبحث الأول
مفهوم الصراع والمفاهيم المرتبطة به

نتناول في هذا الجزء المفاهيم النظرية الأساسية المرتبطة بالدراسة، ونركز بالأساس على مفهوم الصراع وما يرتبط به من مفاهيم، لاسيما مفهوم الصراع الداخلي المسلح باعتباره المتغير التابع في الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الصراع

يرى البعض أن أصل كلمة صراع (Conflict) هي الكلمة اللاتينية (Configure)، والتي تعني التصادم معًا (Strike together)، ومن ثم فإن الصراع يشير إلى التناقض أو التضارب في المفاهيم أو المبادئ أو الأهداف، أو المطالبة بالكيانات أو الهوية، وفي بعض الأحيان يُستخدم مفهوم الصراع للدلالة على عملية تسوية هذه التناقضات (Wright, 1951)، وتزخر الأدبيات بالعديد من

التعريفات لمفهوم الصراع، ولعل هذا يرجع بالأساس إلى أن الظاهرة الصراعية ظاهرة معقدة، تتعدد أبعادها، وتتداخل أسبابها، وتتشابك تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، كما تتفاوت من حيث الكثافة والمدى والعنف (مقلد، 1982، ص 213) إلا أنه بشكل عام يمكن الانتهاء إلى الملاحظات الآتية بشأن مفهوم الصراع (Wallensteen, 2002, pp. 13-17).

- أن الصراع أشمل من قضية سلوكيات أو تصرفات عدائية ظاهرة، فالصراعات لا تنتهي بانتهاء هذه السلوكيات، وانتهاء التحركات العسكرية لا يعني انتهاء الصراع، حيث إن حالة عدم الرضا الكامنة قد تؤدى لاشتعال الموقف في أية لحظة. ومن ثم، ووفقًا لهذا الفهم، يمكن التمييز بين الصراعات الظاهرة، وهي الصراعات التي تتضمن تناقضًا في المواقف يصاحبه تحركات، والصراعات الكامنة، وهي التي تتضمن تناقضًا في المواقف دون أن يصاحبها تحركات.
- لابد وأن يشمل الصراع وجود أكثر من طرف بينهم حالة من عدم الاتفاق أو التنافر على هدف ما، أو قضية، أو مصلحة معينة تكون مصدرًا لهذا الصراع.
- لا بد وأن تكون حالة التناقض والتنافر بين الأطراف حول هدف ما أو قضية معينة متزامنة، وفي نفس اللحظة، فقد ينتفي الصراع حين يرضى أحد الأطراف بتحقيق أهدافه بعد عام من الآن، في حين أن الطرف الآخر يُحقق مصالحه اليوم، ومن ثم يعتبر عنصر التزامن شرطًا أساسيًا في الصراع.

مما سبق، يمكن القول بأن الصراع هو وضع اجتماعي، يحاول فيه طرفان أو أكثر – في نفس اللحظة– تحقيق نفس المصالح المتناقضة، أو نفس الأهداف، أو الحصول على نفس الموارد المادية أو المعنوية، والتي تكون في الغالب غير كافية لإرضاء الأطراف المتصارعة . (Wallensteen, 2002)

وهناك من يستخدم بعض المفاهيم القريبة من مفهوم الصراع مثل النزاع "Dispute" أو الخلاف كمصطلحات مرادفة للصراع "Conflict"، إلا أن أغلب الباحثين يرون أن مفهوم الصراع يحمل دلالات أوسع من مفاهيم الخلاف والنزاع؛ فالنزاع هو تعارض في الحقوق القانونية بالأساس، وينشأ في الغالب نتيجة لأسباب وقتية أو لحظية، أما الصراعات فهي تتميز بقدر من الديمومة والاستمرارية (عطا، 2010، ص، ص 14، 23) ومن ثم يمكن اعتبار النزاع هو الدرجة الأدنى أو الأبسط من درجات الصراع (الخزندار، 2004، ص 145).

وإذا جئنا إلى معاجم اللغة العربية لمعرفة الجذور العربية لمصطلح الصراع نجد أن (تصارع الرجلان) أي حاول كل منهما أن يصرع الآخر (مجمع اللغة العربية، 1960، ص 515) وهو يشير إلى نفس المعنى الخاص بالرغبة في التحكم والسيطرة. أما مصطلح النزاع فهو يشير في اللغة العربية إلى الاختلاف، تنازع القوم اختلفوا، وتنازع القوم الشيء: تجاذبوه. كما تشير معاجم اللغة العربية إلى أن (اختلف الشيئان لم يتفقا، ولم يتساويا. وكذلك تخالفا: تضادا) (مجمع اللغة العربية، 1960، ص 250).

وهكذا نجد أن اللغة العربية تؤيد ما ذهب إليه أغلب الباحثين من أن مفهومي النزاع والاختلاف هما فقط درجة أو مستوى من مستويات الصراع، ويُفيدا حالة من حالات الخلاف وعدم التوافق بين طرفين أو أكثر.

ويُعتبر مفهوم الصراع مفهومًا مركزيًا يرتبط به عدد من المفاهيم، ومن أهم هذه المفاهيم، والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بموضوع دراستنا، الصراع الداخلي، الصراع الداخلي المسلح، الحرب الأهلية. وفيما يلي نتناول هذه المفاهيم والتي تعتبر مفاهيم أساسية في هذه الدراسة.

ثانيا: مفهوم الصراعات الأهلية / الصراعات الداخلية المسلحة

INTERNAL ARMED CONFLICTS & [2]CIVIL CONFLICTS & INTRA- STATE ARMED CONFLICTS

يمكن القول إن الصراع الداخلي، هو الصراع الذي يحدث في البيئة الداخلية للدولة، بين أطراف محلية، أو بين حكومة محلية وطرف أو أطراف محلية، وليس بين دول، ويمكن أن تتعدد أشكال الصراعات الأهلية؛ فقد تأخذ شكل الصراع العرقي، أو الاثني، أو الطائفي، أو الأيديولوجي، وهذه الصراعات قد تكون مسلحة أو غير مسلحة (الخزندار، 2004، ص 146– 147).

وتختلف المعايير التي بموجبها يتم اعتبار صراعًا ما مسلحًا، ولعل هذا انعكس بشكل كبير على مراكز الأبحاث وقواعد البيانات التي تقوم بحصر عدد الصراعات المسلحة في العالم؛ فليس بالضرورة أن ما يُعتبر صراعًا مسلحًا في بعضها، يُصنف كذلك في الباقيين، ويرجع الاختلاف الأساسي بين قواعد البيانات إلى اختلافها في الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية، ماهي درجة العنف التي يمكن من خلالها التمييز بين الحرب الأهلية والصراع المسلح؟ كيف نعرف متى تبدأ الحرب

[2] تحمل هذه المصطلحات باللغة الانجليزية تقريباً نفس المضمون، انظر (الخزندار، 2014، ص 82).

الأهلية وتنتهي؟ وكيف يمكن التمييز بين الحروب داخل الدول وخارجها؟ (Sambanis, 2004, p. 815). وفي هذا الصدد سوف نتناول تعريف الصراع المسلح كما قدمته أشهر المشاريع العلمية، وقواعد البيانات في العالم، وذلك كما يلي (Wallensteen, 2002, pp. 17– 27):

1. **مشروع جامعة ميتشجان**، والذي يُعرف باسم "العوامل المرتبطة بالحرب the Correlates of War project" أو اختصارًا "COW" وتشرف عليه جامعة ميتشجان، ويعتبر الأقدم بين جميع المشاريع، وقد بدأ في الستينيات على يد ديفيد سنجر، ويقدم بيانات عن الصراعات والحروب منذ عام 1816، ويعتبر الصراع مسلحًا وفقًا لهذا المشروع إذا أدى لمقتل ما لا يقل عن ألف ضحية خلال مجريات الصراع، ويُطلق عليه الحرب الأهلية، وهو صراع بين مالا يقل عن طرفين أحدهما يمثل الحكومة، ويتم احتساب عدد الضحايا بشكل سنوي، ومن دون احتساب أعداد الضحايا المدنيين.
2. **مشروع جامعة هامبورج**، يُطلق عليه مشروع الحروب والصراعات المسلحة، والذي يتبناه مشروع "أسباب الحروب The Causes of War Project" التابع لجامعة هامبورج في ألمانيا، ويتتبع الحروب الداخلية في العالم منذ عام 1945، ولا يشترط هذا المشروع في تعريفه للصراع المسلح وجود عدد محدد من القتلى، وإنما يشترط وجود استمرارية في الصراع، وذلك خلافًا لمشروع جامعة ميتشجان وجامعة أوبسالا كما سيأتي لا حقًا.

فوفقًا لمشروع جامعة هامبورج فإن الاهتمام فقط بأعداد الوفيات يُفقد البيانات المصداقية، إذ كيف يمكن احتساب أعداد القتلى فقط، وتجاهل الجرحى والآثار الأخرى للحرب، ومن ثم يعتمد هذا المشروع بشكل أساسي على معيار استمرارية الصراع باعتباره المعيار الرئيسي، وإن كان معيار الاستمرارية يبدو منطقيًا في عدم تجاهله الآثار الأخرى للصراعات، إلا أنه يُضفي مزيدًا من الصعوبة الإجرائية على التعريف.

3. **مشروع جامعة أوبسالا لبيانات الصراع "The Uppsala Conflict Data Project" التابع لجامعة أوبسالا.** يُقدم هذا المشروع تقريرًا سنويًا حول الصراعات الجارية، وبالنسبة للتعريفات، فهو يقدم تعريفات يمكن وصفها بأنها تقع في منتصف الطريق بين ما يقدمه مشروعا ميتشجان وهامبورج، ويتناول كافة الصراعات سواء كانت داخلية أو دولية، كما يستخدم تعريفًا واحدًا في كلا الحالتين، لا فرق في ذلك بين كون الصراع دولي أو أهلي، بل المهم هو استخدام

العنف. والصراعات التي يتناولها هذا المشروع هي الصراعات التي يكون فيها أحد أطراف الصراع على الأقل حكومة أو دولة ما، وهو ما يلتقي فيه مع المشروعين الآخرين.

كما يتبنى مشروع أوبسالا – مثله مثل مشروع ميتشجان – رقمًا محددًا للقتلى في السنة كمعيار للتمييز بين الصراعات – خلافًا لمعيار الاستمرارية في مشروع هامبورج – والتي بناء عليها يمكن تحديد درجة حدة الصراع، فوفقًا للتعريف الذي تتبناه قاعدة بيانات جامعة أوبسالا للصراعات، وكذلك المعهد الدولي لبحوث السلام (أوسلو) فإن الصراع الداخلي المسلح هو صراع داخلي بين طرفين على الأقل أحدهما حكومة الدولة، حول السلطة (السعي للحصول على السلطة) أو الأرض (السعي للانفصال)، يُصاحبه استخدام للقوة المسلحة، وأن ينتج عن الصراع 25 قتيلًا على الأقل في العام، وهي الدرجة الأدنى "Minor" للصراع، حيث يتراوح عدد القتلى ما بين 25– 999، أما الدرجة الأعلى فهي الحرب الأهلية "Civil War" حيث يصل عدد القتلى في العام الواحد إلى 1000 قتيل فأكثر (Gleditsch, et.al 2002; Pettersson, 2019; Pettersson & Öberg, 2020).

كما يرسم مشروع جامعة أوبسالا خطًا واضحًا بين العنف السياسي وغير السياسي، حيث يشترط التعريف أن يكون الصراع حول قضية سياسية واضحة، كالاستيلاء على السلطة مثلًا، ومن ثم لا تدخل الصراعات والعنف الناجم عن جرائم السطو المسلح والاغتيالات غير السياسية في التعريف، ولا يوجد مثل هذا الشرط في تعريف جامعتي ميتشجان وهامبورج، وإن كان العنف السياسي مفهومًا ضمنيًا في المشروعين. ومن ثم نجد أن تعريف أوبسالا يشترط وجود أطراف متصارعة، وقضية سياسية يتم التصارع حولها، وتحركات وأفعال ظاهرة ينجم عنها عدد معين من القتلى.

وهكذا، يمكن القول إن الصراع الداخلي، أو الأهلي، هو الصراع الذي يحدث في البيئة الداخلية للدولة، بين أطراف محلية، أو بين حكومة محلية وطرف أو أطراف محلية – وهذا ما تأخذ به المشروعات الثلاثة سالفة الذكر – وليس بين دول، وهذه الصراعات قد تكون مسلحة أو غير مسلحة، وفقًا للمعايير التي سبق الإشارة إليها للصراعات المسلحة، ويمكن أن تتعدد أشكال الصراعات الأهلية، فقد تأخذ شكل الصراع العرقي، أو الاثني، أو الطائفي، أو الأيديولوجي) (الخزندار، 2004، ص 146– 147).

ثالثا: أنواع وأنماط الصراعات

يوجد جدل كبير بين الباحثين حول تصنيف الصراعات، ولعل هذا يرجع إلى اختلافهم في معايير تقسيم الصراعات، فهناك معايير تعتمد على مسببات الصراع، وأخرى على أطراف الصراع، وأخرى على قضايا الصراع (Ohlson, 2008, p. 145; Ramsbotham, Woodhouse, & Miall, 2005, p. 63) كما يلي:

1- تصنيف الصراعات حسب درجة ظهورها

أ- **صراعات كامنة:** يُعتبر الصراع كامنًا عندما يتوفر لأطرافه الوعي بمقدار التعارض بينهم، ولكن لا يوجد تحركات أو مظاهر سلوكية ملموسة يمكن الإشارة إليها كدلالة على وجود الصراع، وهو صراع غير عنيف بحكم التعريف، وإن كان البعض يعتبر أن العنف قد يأتي في صورة غير مباشرة وغير صريحة، كالسياسات التمييزية ضد السود.

ب- **صراعات ظاهرة:** وهو الصراع الذي يتوافر لأطرافه الوعي بالتعارض بينهم، ويوجد تحركات أو مظاهر سلوكية ملموسة يمكن الإشارة إليها كدلالة على وجود الصراع، وهو ليس عنيفًا بالضرورة.

2- تصنيف الصراعات حسب منطقة الصراع

أ- **الصراعات الأهلية:** وهي صراعات داخل الدولة الواحدة، وقد تكون صراعات مسلحة بين جماعات مختلفة داخل الدولة، أو بين حكومة الدولة مع واحدة أو أكثر من الجماعات.

ب- **الصراعات الإقليمية:** وهي صراعات عادة ما تكون بين دول متجاورة، أو قوى خارجية في إقليم معين.

ج- **الصراعات الدولية:** وهي صراعات يكون أطرافها دولتين غير متجاورتين أو أكثر، أو بين عدة دول ومنظمات أو حركات عابرة للحدود.

3- تصنيف الصراعات وفق عدد الأطراف المشاركة فيها بشكل مباشر

ونقصد فقط التدخل المباشر في الصراع؛ لأنه يندر وجود صراع لا يتلقى أطرافه الأصليون المساندة والدعم غير المباشر، وبالرغم من أن أي صراع هو بين معسكرين في التحليل الأخير، إلا

أن كلا المعسكرين قد يتكون من طرف واحد، وفى هذه الحالة يكون الصراع **ثنائيًا**، وقد يتكون أحد المعسكرين أو كليهما من أكثر من طرف، ويكون الصراع في هذه الحالة **جماعيًا**.

4- تصنيف الصراعات وفق موضوع الصراع

أ- **صراعات الحدود السياسية:** وهو صراع بين دولتين أو أكثر بينهم حدود جغرافية مشتركة متنازع حولها.

ب- **الصراعات الانفصالية:** وهي صراعات تقوم بها جماعات أو كيانات يكون هدفها الانفصال، وتأسيس دولة خاصة بها.

ج- **صراعات الموارد:** وهي صراعات بين دول أو جماعات للسيطرة على موارد معينة مثل المياه، النفط، الغاز، الذهب والمعادن النفيسة.

د- **الصراعات الثورية أو الأيديولوجية:** وهي صراعات في العادة بين حركات أو جماعات ذات طبيعة أيديولوجية معينة، تسعى لإحداث تغيير سياسي واجتماعي وفق رؤيتها السياسية والقيمية.

هـ- **الصراعات العرقية أو الدينية:** وهي صراعات داخل الدولة تكون في العادة بين جماعات عرقية أو دينية متنافسة، وقد تكون الدولة أحد الأطراف، وقد تتدخل مع طرف ضد آخر، وتختلف أسباب تلك الصراعات، فقد تدور حول السلطة والنفوذ، وقد تقتصر على مجرد السعي لنيل بعض الحقوق مثل الاعتراف بالهوية والمشاركة السياسية.

5- تقسيم الصراعات حسب مدى رشد وحكمة الأطراف المشاركة فيها

يُمكن تقسيم الصراعات حسب مدى رشد وحكمة الأطراف المشاركة فيها إلى معارك ومباريات ومناظرات (عطا، 2010، ص 98 – 99). وغالبًا ما تكون المواقف الصراعية خليطًا من المعارك والمباريات والمناظرات.

أ- **المعارك Fight:** هو نمط يتدهور فيه ضبط النفس بسرعة بين أطراف الصراع، حيث تتطور الأحداث والتحركات بشكل سريع للغاية وشبه آلي؛ لأن أفعال كل طرف تؤدى إلى رد فعل سريع من الطرف الآخر، فقد يؤدى كسر توازن القوى عن طريق قيام أحد الأطراف بتجارب

صاروخية أو نووية إلى سباق تسلح سريع ومتبادل، يمكن أن يؤدى إلى حرب بين هذه الأطراف.

ب- **نمط المباراة Game:** يتميز بأن أطراف الصراع تضبط حركتها بشكل أكثر رشدًا، ومن ثم يمكن تطبيق بعض نماذج نظرية المباريات عليه، حيث يكون لكل طرف قدرة ما على الاختيار بين عدة بدائل للحركة، ويتوقع مجموعة من النتائج المحتملة لأي حركة يختارها، كما أن لديه القدرة على توقع تحركات الطرف الآخر.

ج- **نمط المناظرة:** وهي الصراعات التي يُغير فيها أطراف الصراع قيم ودوافع وإدراكات الآخر، ويتم ذلك عن طريق تفهُم كل طرف من أطراف الصراع لمواقف الطرف الآخر بشكل واضح ومقبول له، وللطرف الآخر، ومن ثم معرفة كل طرف مدى شرعية مطالب الطرف الآخر، ومدى شرعية مطالبه أيضًا التي بنى عليها موقفه العدائي، وقد يقود ذلك إلى تغير في قيم ودوافع ومواقف أطراف الصراع، ومن ثم يؤتى بنتائج إيجابية للطرفين.

المبحث الثاني
الاتجاهات المختلفة لتفسير ظاهرة الصراعات الداخلية المسلحة

يُعتبر التشخيص السليم للمشكلة جزءًا كبيرًا من حلها، ومن ثم فإن معرفة أسباب الصراعات والعوامل التي تقف ورائها قد يساعدنا – بشكل كبير – في حل تلك الصراعات وتسويتها. وقد تعددت النظريات المقدمة لتفسير ظاهرة الصراعات الداخلية المسلحة والتي تم استقاؤها من أدلة كيفية وكمية (Jeong, 2017, pp. 57-61)، ويمكن أن يُعزى هذا التنوع والاختلاف – في جانب منه – إلى تعقُّد الظاهرة الصراعية وتعدد الأسباب والعوامل التي يمكن أن تؤدي لتفجرها، ومن جانب آخر نظرًا لاختلاف المدارس والأيديولوجيات والتخصصات العلمية (علم النفس – الاقتصاد – الاجتماع – السياسة) والفكرية التي انطلقوا منها، وكذلك المناهج التي تم استخدامها. وبشكل عام، يمكن تقسيم هذه المداخل والنظريات إلى الآتي:

أولاً: اتجاهات ركزت على القضايا المتعلقة بالهوية

تُركز هذه الاتجاهات بشكل أساسي على محاولة معرفة الأسباب والدوافع التي تدفع الجماعات المتمردة للصراع والعنف. وفي هذا الصدد، اهتمت هذه النظريات في تفسيرها لظاهرة

الصراعات الداخلية المسلحة بقضايا الهوية والانبعاث الثقافي على مستوى العالم، وما تُسببه من استقطاب بين الجماعات والطوائف المختلفة؛ حيث شهد العالم في العقود الأخيرة وخاصة فيما بعد سقوط حائط برلين عام 1989 وانتهاء الحرب الباردة ما عُرف بظاهرة انبعاث الهويات الثقافية، والتي تجلت في مطالبة العديد من الأقليات وجماعات السكان الأصليين والجماعات الثقافية والقومية بالاستقلال والحكم الذاتي ومزيد من الاعتراف بتمايزهم الثقافي والديني واللغوي.

وقد أدت هذه المطالب إلى اندلاع مجموعة كبيرة من الصراعات الداخلية المسلحة والحروب الأهلية في الكثير من دول العالم والتي اتسمت بالطابع الاثني والعرقي في كثير من الحالات (Eriksen, 2010; Kymlicka, 2007, p. 3؛ سافيدان، 2011، ص 15) حتى أطلق البعض على الفترة اللاحقة لانتهاء الحرب الباردة، عصر الصراعات العرقية (وهبان، 1997، ص 7 –10).

وهكذا نرى أن هذا التنامي الكبير لدور الهويات بأسبابه المختلفة، وما يرتبط بها من تصاعُد دعوات الاعتراف، والحكم الذاتي، والانفصال، يؤدي في أغلب الأحيان لتوترات عرقية وطائفية بين الجماعات المختلفة، والتي يتم استخدام العنف والعنف المضاد فيها، والذي قد يصل لحد الحرب الأهلية. **فوفقًا لنظرية الهوية الاجتماعية** "**Social Identity Theory**" (Tajfel, 1982; Tajfel & Turner, 1986, 2004; Turner & Oakes, 1986)، تتكون الهوية للأفراد والجماعات من مجموعة عناصر وقضايا يتم بموجبها التمييز بين "نحن" و"هم" أو "الآخر"، ومن ثم تنطلق هذه النظرية في تفسيرها للظاهرة الصراعية من أن هذا الاختلاف والتمييز بين الـ "نحن" والـ "آخر" قد تخلق عند التفاعل مع الآخر فرصًا للتنافس ومن ثم الصراع، وقد تخلق فرصًا للتعاون، ويتوقف هذا بشكل كبير على مدى احترام هوية وقيم وحقوق الجماعات أو الأقليات ومصالحها.

كما أنه ووفقًا **لنظرية الحرمان النسبي**، يؤدي الشعور المتزايد بالتمايز الثقافي والهوياتي، المترافق مع الإحساس بالحرمان والظلم وعدم القدرة على الوصول بشكل سلمي للحقوق والمكانة المفقودة، والموارد المادية والمعنوية، يؤدي إلى جنوح تلك الجماعات إلى العنف بُغية تحقيق أهدافها، حيث يُركز رواد هذه النظرية بشكل أساسي في تفسيرهم لحدوث الثورات، والصراعات، والعنف على عامل الإحباط الناتج عن الفجوة بين سقف التوقعات والمطالب أو ما يعتقد الناس أن لهم حقًا فيه، وبين ما هو متحقق على أرض الواقع، وكلما زادت الفجوة بين حجم التوقعات وبين مستوى الإنجاز زاد مستوى الإحباط ومن ثم يوفر هذا الإحباط الظروف المحفزة للعنف والصراعات والعدوان (Davies,

1962; DeRouen & Newman, 2014, p. 17; Feierabend & Feierabend, 1966; Galtung, 1964; T. R. Gurr, 1970; Jeong, 2017, p. 59)

ومن الممكن أن ينتج عن تفاعل ديناميات هاتين النظريتين "**معضلة أمنية بين الجماعات Internal Security Dilemma**"، إذا اعتقدت جماعة عشائرية أو دينية أو عرقية بأن جماعة أخرى تستعد للهجوم عليها، فإنها قد تتحرك أولًا، وهكذا أدى التلاعب بالخوف من القمع والاضطهاد إلى صراعات أهلية عديدة مثل ما حدث في حروب البلقان (Melander, 1999)، ولعل هذا يتفق بشكل أو بآخر مع **نظرية العلاقات المجتمعية**، والتي تركز في تفسيرها للصراعات على الانقسام والاستقطاب، وحالة العداء وعدم الثقة بين الطوائف والجماعات المختلفة، وتأثير ذلك على الصراعات (Azar, 1990; Celia, 2008; Jeong, 2017, pp. 61–62).

وبالرغم من أهمية نظرية الحرمان النسبي فإن قياسها تجريبيًا يُعتبر أمر بالغ الصعوبة، حيث يصعب قياس توقعات الناس وظروفهم الحالية والفجوة بينهم بشكل دقيق، وبدلًا من ذلك طور الباحثون قواعد بيانات لقياس التمييز والاقصاء، حيث أظهرت نتائج الدراسات ارتباطًا كبيرًا بين الشعور بالتمييز والاقصاء وبين الحروب الأهلية (DeRouen & Newman, 2014, pp. 17–18).

وهكذا نجد أن هذه النظريات تجعل الجماعات والشعوب محورًا لتركيزها، وليس البنى والهياكل، والاهتمام الأساسي هنا منصب على دراسة الجماعات الطائفية والعرقية المتصارعة ودوافعها، حيث اهتم البعض بالانقسام والاستقطاب المجتمعي باعتباره محركًا للصراعات، بينما ركزت أغلب تلك النظريات على قضية الشعور بالحرمان والظلم "grievances" والعوامل التي تؤدي إلى ذلك؛ مثل الفقر، وعدم المساواة، والتمييز. ومن ثم تدفع تلك العوامل الجماعات المقهورة للصراع من أجل تصحيح الأوضاع القائمة. وقد اهتم عدد كبير من الدراسات الإمبريقية المعاصرة باختبار المقولات النظرية لهذا الاتجاه في صورة كمية، وذلك في إطار تفسيرها وتحليلها للصراعات الداخلية المسلحة (Bormann, Cederman, & Vogt, 2017; Cederman, Wimmer, & Min, 2010; Esteban & Ray, 1999, 2008; Østby, 2013).

ثانياً: اتجاهات ركزت على العوامل الاقتصادية

يُثير الحديث عن الهوية والانقسام الهوياتي وارتباط ذلك بالصراع بعض الإشكاليات؛ حيث من الممكن أن تكون هذه الانقسامات تعبيرًا عن انقسامات اقتصادية واجتماعية أعمق، كما أن مشاعر

الإحساس بالظلم والحرمان بين الجماعات قد يتم التلاعب بها من قبل قادة الجماعات لتحقيق مصالح شخصية أو نخبوية ضيقة، وفي هذا الإطار توصل "فيرون ولايتين" إلى أن الانقسامات في حد ذاتها لا تُعد مصدرًا للصراعات الأهلية، وإنما الفقر هو الأهم، وضعف قدرات الدولة بشكل عام (James D. Fearon & Laitin, 2003).

ولقد كان للانتقادات التي طرحها "فيرون" في منتصف التسعينيات (James D. Fearon, 1995)والتي شكك فيها في أولوية أو محورية دور العوامل الخاصة بالهوية والحرمان والإحباط في تفسير الحروب الأهلية تأثير كبير على الكتابات اللاحقة التي سعت لتفسير تلك الظاهرة، حيث توصل "فيرون" إلى وجود علاقة قوية بين مستوى الدخل واحتمال حدوث الحرب الأهلية (James D Fearon, 2011).

كما أكد البعض على أنه في ظروف الدخل المنخفض، ورغبة قادة الجماعات المسلحة في الحصول على مكاسب مادية أو اقتصادية؛ تُصبح تكلفة تجنيد المقاتلين منخفضة، وتكلفة الفرصة البديلة للانخراط في العنف منخفضة أيضًا (Collier & Sambanis, 2005, p. 193)، كما رأى البعض أن احتمال تعرض البلدان التي تتسم بانخفاض الدخل، والنمو البطيء، والاعتماد على الموارد الطبيعية للصراعات المسلحة تزيد عشر مرات عن الدول الأخرى(Collier et al., 2003). ولا شك أن انخفاض مستوى الدخل يرتبط بشكل كبير بانخفاض القدرات المؤسسية للدولة، كما يظهر في مؤشرات الحوكمة. (James D Fearon, 2011)

ومن ثم نجد التركيز على العوامل الاقتصادية هنا باعتبارها بالأساس محركًا للطمع والجشع Greedالذي يدفع للصراعات حيث إن الصراعات الأهلية هي نتيجة لتقييمات عقلانية تتعلق بحسابات المكسب والخسارة وليس الشعور بالظلم والحرمان النسبي كما افترض الاتجاه الأول الذي – بحسب كولير – يعلو صوته وتقل أهميته مقارنة بسردية الجشع (Collier, 1999, p. 14; Collier & Hoeffler, 2004; Ellingsen, 2000)، وفي هذا الإطار نجد الكثير من الدراسات الرائدة، والتي يعتبر أكثرها تأثيرًا إسهامات "بول كولير وزملائه".

ولقد كان لإسهامات "بول كولير وزملائه" تأثير كبير على الدراسات الخاصة بالصراعات الأهلية، كما كان تأثيره واضحًا على تقرير التنمية في العالم والصادر عن البنك الدولي عام 2011، حيث تم تناول قضايا الصراع والأمن لأول مرة في سياق قضايا التنمية، كما أعد كولير وزملاؤه

(DeRouen & Newman, 2014, p. 19) تقرير البنك الدولي الخاص بالحروب الأهلية والتنمية تحت عنوان "The World Bank Report Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy".

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين بطالة الشباب وتدني ظروف عملهم والصراع المسلح، فنجد أنه لا يوجد ثمة اتفاق حول تأثير معين للبطالة على الصراع المسلح؛ حيث أكد البعض وجود علاقة إيجابية بينهما نظرًا لانخفاض تكلفة الفرصة البديلة، حيث من المحتمل أن تؤدي البطالة للصراعات(Cincotta, Engelman, & Anastasion, 2003; Grossman, 1991)، كما رأى آخرون أن شعور الشباب بالإحباط نتيجة الفقر، والفشل في الحصول على وظيفة من المحتمل أن يُزيد من احتمال التحاقهم بالجماعات المسلحة(Narayan & Petesch, 2010)، وأن الموضوع في كثير من الأحيان يتجاوز الأمور المادية، حيث من الممكن أن يلتحق الأفراد بالجماعات المسلحة مدفوعين بعوامل السعي لإثبات الذات والحصول على المكانة والاحترام الاجتماعي التي لا يحصلون عليها في أعمالهم الأخرى، وينسجم هذا بشكل أو بآخر مع نظرية الحرمان النسبي التي تمت الإشارة إليها أعلاه، وعلى النقيض من كل ذلك اعتبر البعض أنه لا يوجد ارتباط واضح بين البطالة والصراع المسلح (Berman, Callen, Felter, & Shapiro, 2011).

وفيما يتعلق بالعوامل الخاصة بعدم المساواة في الدخل، فقد توصلت كثير من الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين عدم المساواة في الدخل والصراعات الداخلية المسلحة (Anyanwu, 2004; Collier & Hoeffler, 2002, 2004; James D. Fearon & Laitin, 2003)، في حين أكدت عدد من الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين عدم المساواة الأفقية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية بين الجماعات الدينية والعرقية والعشائرية والصراعات الداخلية المسلحة (Østby, 2013). ومن هنا يظهر قصور البعد الاقتصادي وحده في التفسير، فالأمر لا يقتصر على التمييز الاقتصادي فقط وإنما ينسحب كذلك على العوامل الخاصة بالهوية والرغبة في الاعتراف والشعور بالانتماء كدوافع محركة للصراعات.(T. Gurr, 1968; Stewart, 2008)

ولعل النظرية الماركسية تُعتبر من أوائل النظريات التي ركزت بالأساس على العوامل الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية في تفسيرها للصراعات بين الجماعات، وهذا يتماشى مع رؤيتها المادية وتفسيرها المادي للتاريخ، حيث تؤدى عدم المساواة الاقتصادية والمظالم الاجتماعية إلى إشعال

الصراع الطبقي بين طبقة العمال الكادحين وأصحاب رؤوس الأموال (Boswell & Dixon, 1993; Marx, 1944).

وفي هذا الإطار، جمع البعض بين أهمية العوامل الاقتصادية المادية، والعوامل المعنوية؛ حيث أرجعت نظرية الحاجات الأساسية الصراعات إلى عدم توافر أو إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، سواء المادية مثل (الغذاء والمسكن) أو المعنوية مثل (الحاجة للهوية، والحرية، والتقدير، والمكانة، والاعتراف) مما يولد الصراع والعنف كوسيلة للحصول على هذه الاحتياجات الأساسية، ويعتبر يوهان غالتونغ، وجون بورتون، وادوارد عازار من أهم رواد هذه النظرية (Azar, 1985; Burton, 1990; Galtung, 1964; Horowitz, 1985; Jeong, 2017, p. 60; Wallensteen, 2002, pp. 55-63).

وفيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية أيضًا، اهتم البعض بدراسة أثر الصدمات الاقتصادية على الصراعات المسلحة، حيث تم استخدام معدل هطول الأمطار كمقياس بديل لصدمات الدخل، وتوصل الباحثون إلى أنه في 41 دولة إفريقية، وفي الفترة من 1981- 1999، فإن احتمال حدوث الصراعات يصبح أكبر عقب سنوات الجفاف وقلة هطول الأمطار، وذلك نتيجة للصدمات الاقتصادية المتعلقة بالأغذية والطاقة.(Miguel, Satyanath, & Sergenti, 2004)

وبالرغم من أهمية التفسيرات الاقتصادية، فقد تعرضت هي الأخرى لانتقادات، فليست كل الدول الفقيرة معرضة للصراعات والحروب الأهلية، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى البحث عن العوامل والديناميات التي تجعل بعض الدول الفقيرة أكثر عرضة للصراعات من غيرها، وفي هذا الإطار بدأت تنتشر فرضية وجود مؤسسات حكومية ضعيفة باعتبارها أكثر التصاقًا بالصراعات الأهلية.

ثالثاً: اتجاهات اهتمت بقدرات الدولة (STATE CAPACITY)

يرى الكثير من الباحثين أن الجدل حول ثنائية المظالم مقابل الجشع قد وصل مؤخرًا لأرضية مشتركة تُعتبر أكثر قبولًا لدى الطرفين، وهي أن وجود مؤسسات حكومية ضعيفة وعدم وجود حكم رشيد، هما السبب الأبرز للصراعات الداخلية (DeRouen & Newman, 2014, pp. 19-21)، حيث تؤيد الدراسات الحديثة الفرضية القائلة بأن الدول ذات المؤسسات الضعيفة تكون معرضة للصراعات المسلحة والعنف بشكل أكبر من غيرها (Besley & Persson, 2010; Goldstone et al., 2010).

ويوجد العديد من الإسهامات فيما يتعلق بقدرات الدولة والصراع؛ فهناك من اهتم بقدرة الدولة على ممارسة القسر (James D. Fearon & Laitin, 2003)، كما اهتم البعض بدراسة القدرات المؤسسية للدولة وقياس الحوكمة وعلاقة ذلك بالصراع (James D Fearon, 2011; Walter, 2015).

وبحسب المؤيدين لمحورية جانب قدرات الدولة والحوكمة في التفسير، فإن الوصول لفهم أسباب الصراعات الداخلية يتطلب البحث عما وراء شكل المؤسسات إلى جوهرها وطريقة عملها ومخرجاتها، حيث أظهرت النتائج أن المؤسسات المنتخبة وحدها لا تكفي لمنع اللجوء للعنف، وأن الدول التي تقع في المنتصف بين الديمقراطيات الراسخة والأنظمة الاستبدادية هي الأكثر عرضة للصراعات من غيرها (Cederman, Hug, & Krebs, 2010; Håvard, Tanja, Scott, & Nils Petter, 2001) فالمؤسسات الديمقراطية المنتخبة قد لا تحقق شرعية الإنجاز في ظل انتشار الفساد والمحسوبية، وهكذا نجد أن المناطق التي شهدت حربًا أهلية في الهند كان متدنية جدًا في مؤشرات الحوكمة، بالرغم وجود مؤسسات ديمقراطية منتخبة في الهند (DeRouen & Newman, 2014, p. 148).

ويؤكد هذا ما توصلت إليه دراسة مفصلة للعلاقة بين الحوكمة والصراع الداخلي، حيث تمثلت مؤشرات الحوكمة في فاعلية الحكومة، وحكم القانون، وقلة الفساد، وحماية حقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفعت معدلات الحوكمة قلت احتمالية حدوث صراعات أهلية (James D Fearon, 2011; Walter, 2015).

وهكذا نجد أن رواد هذا الاتجاه يجعلون الدولة في بؤرة التحليل، ويتمحور الاهتمام حول قدرات الدولة المختلفة، حيث يرون وسيرًا على نهج تيدا سكوكبول في تفسيرها للثورات الاجتماعية، أن السبب الرئيسي للصراعات هو قدرات الدولة بشكل عام التي تعتبر بمثابة جهاز المناعة في جسم الإنسان، فوجود جهاز مناعة ضعيف يجعل الإنسان أكثر عرضة للأمراض، وكذلك الدولة التي تكون قدراتها المؤسسية ضعيفة تكون أكثر عرضة للعنف والصراعات، حيث تُهيئ بضعفها الفرص والظروف المواتية للصراع، والتدخلات الخارجية، بينما تساهم الدولة القوية في تقليل الحافز للمشاركة في العنف والصراع سواء من خلال تلبيتها لاحتياجات المواطنين، وتقليل قدرة الجماعات المسلحة على استغلال المشاكل الاجتماعية، أو ردع أية محاولات للتمرد واستخدام العنف.

ومن ثم فإن الحديث عن الأمور الخاصة بالمظالم، والطمع والجشع وكيفية تحولهم لصراعات، وكذلك دور العوامل الخارجية، كل هذا مشروط بمدى قوة الدولة ومخرجات الحكومة (Clayton, 2006; James D. Fearon & Laitin, 2003; Fjelde & De Soysa, 2009; Hegre & Nygård, 2015; Mason & Greig, 2017; Sobek, 2010; Walter, 2015)

رابعاً: اتجاه ركز على العوامل الخارجية

لم تحظ العوامل الخارجية في تفسير الصراعات الداخلية المسلحة بنفس الاهتمام الذي حظيت به العوامل الداخلية، حيث تشير معظم الأدبيات بأن العوامل الخارجية من المحتمل أن يكون لها تأثير في إطالة أو تقصير أمد الصراع وشدته، وليس في بدء الصراع (Elbadawi & Sambanis, 2000, p. 2). كما أن نجاح التدخلات الخارجية مرتبط بالأساس بوجود أسباب داخلية للصراعات، حيث إن الأصل هو قابلية البيئة الداخلية للصراعات والتفاعل مع التدخلات الخارجية، فالعامل الخارجي عديم المفعول إن لم يجد البيئة الداخلية المستقبلة والحاضنة والمتفاعلة (الخزندار، 2004، ص 158؛ بلقزيز، 2008، ص 158).

ومع ذلك، فإنه وفي إطار تفسير الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، نجد أن البعض ركز على الورقة الطائفية، والتنافس بين السعودية وإيران، وتمويل العديد من الجماعات السنية والشيعية، باعتبارها عوامل رئيسية ساهمت في تفاقُم الصراعات الداخلية المسلحة في العديد من الدول العربية والإسلامية (Abou El Fadl, 2014; Nasr, 2000; Pierret, 2013).

ويركز هذا الاتجاه على الدور المحوري لعدد من التطورات على الساحة الدولية في تأجيج ما يُعرف في بعض الأدبيات الغربية بـ (الصراع السني – الشيعي)، فقد أدى الاحتلال السوفيتي لأفغانستان إلى انتقال آلاف المقاتلين الإسلاميين من جميع أنحاء العالم لأفغانستان، والذين تلقوا كافة أنواع الدعم خاصة من دول الخليج والسعودية، ومن ثم أدى ذلك لزيادة حدة التوتر بين السنة والشيعة في هذه المنطقة.(Coll, 2004; Hegghammer, 2010)

كما أدت الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق إلى الإخلال بالتوازن الإقليمي لصالح إيران مع صعود الأحزاب الشيعية في العراق لسدة الحكم، وبداية مرحلة جديدة من العنف والصراع الطائفي، كما مثلت ما يطلق عليها ثورات الربيع العربي نقطة تحول جديدة في المنطقة، حيث سعت كلًا من إيران والسعودية لتعزيز نفوذهما في المنطقة، وتدخلت السعودية في البحرين في حين دعمت إيران

المعارضة الشيعية البحرينية، كما تدخلت إيران عسكريًا في سوريا في حين دعمت السعودية الجماعات المسلحة المعارضة، وكذلك في اليمن نجد تدخل عسكري سعودي ضد الحوثيين الذين تدعمهم إيران بشكل كبير.

وهكذا، نجد أن التركيز هنا منصب بشكل أساسي على العامل الخارجي في تفسير الصراعات في المنطقة، لاسيما التنافس السعودي الإيراني، كعامل محوري في تفاقُم التوترات والصراعات الداخلية، وأن ما يجرى في المنطقة ما هو إلا انعكاس لهذا التنافس (Farquhar, 2016) .

وتلعب القوى الدولية دورًا هامًا في زيادة الانقسامات وتأجيج الصراعات بالمنطقة؛ نظرًا لأهميتها الاستراتيجية، وتوافر مصادر الطاقة، ووجود إسرائيل. وعليه، نجد أن الاحتلال الأمريكي للعراق أدى إلى تصاعُد الصراع الطائفي بشكل غير مسبوق بالمنطقة. وقد أدى ذلك إلى مفاقمة أوضاع طائفية قلقة وغير مستقرة في لبنان، والبحرين، والعراق، والسعودية، والكويت، واستحداث صراعات طائفية في دول لم تعهدها من قبل مثل اليمن.

كما ارتفعت تكلفة الصراعات الداخلية بشكل كبير في العقد الأخير تحديدًا، ولعل ذلك مردة لعدة عوامل منها؛ الطابع العقيدي الغالب على الصراعات الطائفية، حيث يتم تصويرها في معظم الأحيان وكأنها معركة بين الحق والباطل، بالإضافة إلى تقدم التكنولوجيا ووسائل استخدام العنف والقتل، وتطور وسائل الإعلام والتواصل بين الجماعات والأفراد، مما يُسهل عليها عمليات التجنيد والتعبئة والتمويل.

وهكذا نجد أنه وبالرغم من تسليط البعض الضوء على العامل الخارجي كمفسر للصراعات، فإننا نجد أن الحديث هنا يدور في الغالب حول تأجيج وليس خلق الصراعات؛ فالعامل الخارجي يضعُف تأثيره في بيئة منيعة وعصية على الاختراق، في حين أن البيئات الرخوة والمجتمعات التي تُعاني من الانقسام والاستقطاب تكون بيئة خصبة تُشجع الخارج على التدخل، بل تدعو أحيانًا بعض الطوائف الحاكمة أطرافاً خارجية للتدخل للاستقواء على الطوائف والجماعات الأخرى.

الخاتمة

حاولت الدراسة تقديم إطار نظري لتفسير ظاهرة الصراعات الداخلية المسلحة، وقد اتضح من خلال استعراض أبرز النظريات والمداخل التي قُدمت لتفسير تلك الظاهرة وجود انقسام وجدل فكري كبير حول السبب الرئيسي لظاهرة الصراعات الداخلية المسلحة؛ حيث اهتم البعض – بشكل

رئيسي – بقضية الهويات والانقسامات الإثنية والطائفية وما يترتب عليها من عداء بين الجماعات المتصارعة. بينما أرجع البعض تلك الظاهرة إلى ضعف قدرات الدولة وغياب الديمقراطية وشيوع الاستبداد، فيما اهتم آخرون بالعوامل الاقتصادية والصراع على الموارد باعتبارها بالأساس محركًا للطمع والجشع Greed الذي يدفع للصراعات.

كما كان واضحًا استمرار الجدل وعدم الاتفاق حول دور العوامل الخارجية؛ فبالرغم من أن أغلب النظريات المفسرة لظاهرة الصراعات الداخلية المسلحة اعتبرت أن العامل الخارجي قد يلعب دورًا في تأجيج الصراع وإطالة أمده، وليس في اندلاع الصراع، إلا أن الدراسات التي اهتمت بالمنطقة العربية والصراعات فيها انقسمت بين دراسات تتبنى وجهة النظر السابقة وبين أخرى ترى أن العامل الخارجي مؤثر وحاسم حيث يقوم بدور أساسي في إذكاء الانقسامات والاستقطابات الهوياتية العمودية وتأجيج الصراعات ذات الصبغة الطائفية.

وبشكل عام، نجد أن جميع هذه الاتجاهات لم تَدع أن هناك سببًا وحيدًا يفسر هذه الظاهرة، حيث إن هناك تداخلًا كبيرًا بين هذه الأسباب؛ ولعل هذا مرده إلى أن الصراعات بطبيعتها ظاهرة معقدة جدًا، ويصعب الوقوف على سبب وحيد ومباشر لها، كما ظهر جليًا وجود اختلاف كبير بين الباحثين حول الديناميات والتفاعلات التي تولد تلك الصراعات.

قائمة المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية

1. الخزندار، سامي. (2004). الصراعات العربية الداخلية: رؤية في الأسباب والدوافع. أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.
2. الخزندار، سامي. (2014). إدارة الصراعات وفض المنازعات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
3. بلقزيز، عبد الإله. (2008). الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
4. سافيدان، باتريك. (2011). الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
5. عطا، عبد الخبير محمود والعدوي، محمد. (2010). إدارة الأزمات السياسية النظرية العملية والدروس المستفادة فقه الأولويات ومبدأ توزيع الأدوار، الطبعة الخامسة، مطبوعات قسم العلوم السياسية كلية التجارة جامعة أسيوط، أسيوط.
6. مجمع اللغة العربية.(1960) . المعجم الوسيط، الجزء الثاني، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

7. مقلد، إسماعيل صبري. (1982). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات: جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية. الكويت.
8. وهبان، أحمد. (1997). الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية: دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية

1. (IISS), (2019). 4 Middle East and North Africa. Armed Conflict Survey, 5(1), 154-221. doi:10.1080/23740973.2019.1603977
2. Abou El Fadl, K. (2014). Reasoning with god: Reclaiming Shari ‘ah in the modern age: Rowman & Littlefield.
3. ACLED. (2019). Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED) Codebook: ACLED.
4. Anyanwu, J. (2004). Economic and Political Causes of Civil Wars in Africa: Some Econometric Results. Journal of Peace, Conflict and Development (4). doi:10.7246/pcd.0402
5. Azar, E. E. (1985). Protracted international conflicts: Ten propositions. International Interactions, 12(1), 59-70. doi:10.1080/03050628508434647
6. Azar, E. E. (1990). Protracted International Conflicts: Ten Propositions. In J. Burton & F. Dukes (Eds.), Conflict: Readings in Management and Resolution. London: Palgrave Macmillan UK.
7. Berman, E., Callen, M., Felter, J. H., & Shapiro, J. N. (2011). Do Working Men Rebel? Insurgency and Unemployment in Afghanistan, Iraq, and the Philippines. Journal of Conflict Resolution, 55(4), 496-528. doi:10.1177/0022002710393920
8. Besley, T., & Persson, T. (2010). State capacity, conflict, and development. Econometrica, 78(1), 1-34.
9. Bormann, N.-C., Cederman, L.-E., & Vogt, M. (2017). Language, Religion, and Ethnic Civil War. Journal of Conflict Resolution, 61(4), 744-771. doi:10.1177/0022002715600755
10. Boswell, T., & Dixon, W. J. (1993). Marx's Theory of Rebellion: A Cross-National Analysis of Class Exploitation, Economic Development, and Violent Revolt. American Sociological Review, 58(5), 681-702. doi:10.2307/2096281
11. Burton, J. W. (Ed.) (1990). Conflict: human needs theory (1 ed.). New York: Palgrave Macmillan London

12. Cederman, L.-E., Hug, S., & Krebs, L. F. (2010). Democratization and civil war: Empirical evidence. Journal of Peace Research, 47(4), 377-394. doi:10.1177/0022343310368336
13. Cederman, L.-E., Wimmer, A., & Min, B. (2010). WHY DO ETHNIC GROUPS REBEL? New Data and Analysis. World Politics, 62(1), 87-119.
14. Celia, C.-H. (2008). The role of identity in conflict Handbook of Conflict Analysis and Resolution: Routledge.
15. Cincotta, R. P., Engelman, R., & Anastasion, D. (2003). The security demographic: Population and civil conflict after the Cold War. Washington, DC: Population Action International.
16. Clayton, L. T. (2006). ABC's, 123's, and the Golden Rule: The Pacifying Effect of Education on Civil War, 1980-1999. International Studies Quarterly, 50(4).
17. Coll, S. (2004). Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and bin Laden, from the Soviet Invas ion to September 10, 2001: Penguin Publishing Group.
18. Collier, P. (1999). Doing well out of war. Paper presented at the conference on economic agendas in civil wars, London.
19. Collier, P., & Hoeffler, A. (2002). On the Incidence of Civil War in Africa. The Journal of Conflict Resolution, 46(1), 13-28.
20. Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and Grievance in Civil War. Oxford Economic Papers, 56(4), 563-595.
21. Collier, P., & Sambanis, N. (Eds.). (2005). Understanding civil war: evidence and analysis. Washington, D.C.: The World Bank.
22. Collier, P., Elliott, V., Hegre, H., Hoeffler, A., Reynal-Querol, M., & Sambanis, N. (2003). Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy: World Bank Publications.
23. Davies, J. C. (1962). Toward a Theory of Revolution. American Sociological Review, 27(1), 5-19. doi:10.2307/2089714
24. DeRouen, K. R., & Newman, E. (Eds.). (2014). Routledge handbook of civil wars. Abingdon, Oxon; New York: Routledge.
25. Easton, D. (1957). An Approach to the Analysis of Political Systems. World Politics, 9(3), 383-400. doi:10.2307/2008920
26. Economics, I. f., & Peace. (2019). Global Peace Index 2019: Institute for Economics & Peace.

27. Elbadawi, I. A., & Sambanis, N. (2000). External Intervention and the Duration of Civil War: The World Bank.
28. Ellingsen, T. (2000). Colorful Community or Ethnic Witches' Brew?:Multiethnicity and Domestic Conflict during and after the Cold War. Journal of Conflict Resolution, 44(2), 228-249. doi:10.1177/0022002700044002004
29. Eriksen, T. H. (2010). Ethnicity and Nationalism: Anthropological Perspectives (V. Amit & J. P. Mitchell Eds.): Pluto Press.
30. Esteban, J., & Ray, D. (1999). Conflict and Distribution. Journal of Economic Theory, 87(2), 379-415. doi:10.1006/jeth.1999.2549
31. Esteban, J., & Ray, D. (2008). Polarization, Fractionalization and Conflict. Journal of Peace Research, 45(2), 163-182. doi:10.1177/0022343307087175
32. Farquhar, M. (2016). Circuits of Faith: Migration, Education, and the Wahhabi Mission. Stanford: Stanford University Press.
33. Fearon, J. D. (1995). Rationalist Explanations for War. International Organization, 49(3), 379-414.
34. Fearon, J. D. (2011). Governance and civil war onset. World Bank.
35. Fearon, J. D., & Laitin, D. D. (2003). Ethnicity, Insurgency, and Civil War. The American Political Science Review, 97(1), 75-90.
36. Feierabend, I. K., & Feierabend, R. L. (1966). Aggressive behaviors within polities, 1948-1962: a cross - national study 1. Journal of Conflict Resolution, 10(3), 249-271. doi:10.1177/002200276601000301
37. Fjelde, H., & De Soysa, I. (2009). Coercion, Co-optation, or Cooperation?:State Capacity and the Risk of Civil War, 1961—2004. Conflict Management and Peace Science, 26(1), 5-25. doi:10.1177/0738894208097664
38. Galtung, J. (1964). A Structural Theory of Aggression. Journal of Peace Research, 1(2), 95-119. doi:10.1177/002234336400100203
39. Gleditsch, N. P., Wallensteen, P., Eriksson, M., Sollenberg, M., & Strand, H. (2002). Armed Conflict 1946-2001: A New Dataset. Journal of Peace Research, 39(5), 615-637.
40. Goldstone, J. A., Bates, R. H., Epstein, D. L., Gurr, T. R., Lustik, M. B., Marshall, M. G.,... Woodward, M. (2010). A global model for forecasting political instability. American Journal of Political Science, 54(1), 190-208.
41. Grossman, H. I. (1991). A General Equilibrium Model of Insurrections. The American Economic Review, 81(4), 912-921.

42. Gurr, T. (1968). A Causal Model of Civil Strife: A Comparative Analysis Using New Indices. The American Political Science Review, 62(4), 1104-1124. doi:10.2307/1953907
43. Gurr, T. R. (1970). Why Men Rebel. Princeton: Princeton University Press.
44. Harb, Z. A. a. I. K. (2019). The-Arab-World-Beyond-Conflict (pp. 22). Retrieved from https://arabcenterdc.org/wp-content/uploads/2019/07/The-Arab-World-Beyond-Conflict.pdf
45. Håvard, H., Tanja, E., Scott, G., & Nils Petter, G. (2001). Toward a Democratic Civil Peace? Democracy, Political Change, and Civil War, 1816-1992. The American Political Science Review, 95(1), 33-48.
46. Hegghammer, T. (2010). Jihad in Saudi Arabia: Violence and Pan-Islamism since 1979 Cambridge: Cambridge University Press.
47. Hegre, H., & Nygård, H. M. (2015). Governance and Conflict Relapse. Journal of Conflict Resolution, 59(6), 984-1016. doi:10.1177/0022002713520591
48. Horowitz, D. L. (1985). Ethnic Groups in Conflict: University of California Press.
49. Jeong, H.-W. (2017). Peace and conflict studies: An introduction: Routledge.
50. Joel S. Migdal, (2004), State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another, Cambridge: Cambridge University Press.
51. Krishnan, N., Ibarra, Gabriel Lara, Narayan Ambar, Tiwari Sailesh, Vishwanath Tara. (2016). Uneven Odds, Unequal Outcomes: Inequality of Opportunity in the Middle East and North Africa: World Bank Group.
52. Kymlicka, W. (2007). Multicultural Odysseys: Navigating the New International Politics of Diversity. New York: Oxford University Press.
53. Larsson, G. (2016). "One cannot doubt the potential effect of these fatwas on modern Muslim society."1 Online Accusations of Disbelief and Apostasy: The Internet as an Arena for Sunni and Shia Muslim Conflicts. Studies in Religion/Sciences Religieuses, 45(2), 201-221. doi:10.1177/0008429816631971
54. Marx, K. (1944). Capital: a critique of political economy / by Karl Marx. Vol. 1, first published Hamburg, 1867, abridged. Melbourne: Workers' Literature Bureau.
55. Mason, T. D., & Greig, J. M. (2017). State Capacity, Regime Type, and Sustaining the Peace after Civil War. International Interactions, 43(6), 967-993. doi:10.1080/03050629.2017.1260012
56. Melander, E. (1999). Anarchy within: The security dilemma between ethnic groups in emerging anarchy. (PhD), Uppsala University.

57. Miguel, E., Satyanath, S., & Sergenti, E. (2004). Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach. Journal of Political Economy, 112(4), 725-753. doi:10.1086/421174
58. Narayan, D., & Petesch, P. (2010). Rising from the Ashes of Conflict: Palgrave Macmillan.
59. Nasr, S. V. R. (2000). The Rise of Sunni Militancy in Pakistan: The Changing Role of Islamism and the Ulama in Society and Politics. Modern Asian Studies, 34(1), 139-180.
60. Ohlson, T. (2008). Understanding Causes of War and Peace. European Journal of International Relations, 14(1), 133-160. doi:10.1177/1354066107087765
61. Østby, G. (2013). Inequality and political violence: A review of the literature. International Area Studies Review, 16(2), 206-231. doi:10.1177/2233865913490937
62. Petrini, B. (2022). The armed conflict survey 2021: the long aftermath of armed conflicts. ISS. org Sept 2021.
63. Pettersson, T. (2019). UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset Codebook v 19.1.
64. Pettersson, T., & Öberg, M. (2020). Organized violence, 1989–2019. Journal of Peace Research, 57(4), 597-613. doi:10.1177/0022343320934986
65. Pierret, T. (2013). The Reluctant Sectarianism of Foreign States in the Syrian Conflict: United States Institute of Peace
66. Ramsbotham, O., Woodhouse, T., & Miall, H. (2005). Contemporary Conflict Resolution: The Prevention, Management and Transformation of Deadly Conflicts: Polity Press.
67. Sambanis, N. (2004). What Is Civil War?:Conceptual and Empirical Complexities of an Operational Definition. Journal of Conflict Resolution, 48(6), 814-858. doi:10.1177/0022002704269355
68. Siegel, A. (2015). Sectarian twitter wars: Sunni-Shia conflict and cooperation in the digital age. Retrieved from https://carnegieendowment.org/2015/12/20/sectarian-twitter-wars-sunni-shia-conflict-and-cooperation-in-digital-age-pub-62299
69. Sobek, D. (2010). Masters of their domains: The role of state capacity in civil wars. Journal of Peace Research, 47(3), 267-271. doi:10.1177/0022343310362295
70. Sørli, M. E., Gleditsch, N. P., & Strand, H. (2005). Why Is There So Much Conflict in the Middle East? Journal of Conflict Resolution, 49(1), 141-165. doi:10.1177/0022002704270824
71. Stewart, F. (Ed.) (2008). Horizontal Inequalities and Conflict, Palgrave Macmillan London

72. Tajfel, H. (1982). Social Psychology of Intergroup Relations. Annual Review of Psychology, 33.
73. Tajfel, H., & Turner, J. C. (1986). The Social Identity Theory of Intergroup Behavior. In S. W. William G. Austin (Ed.), Psychology of Intergroup Relations (pp. 7-24). Chicago: Nelson-Hall Publishers.
74. Tajfel, H., & Turner, J. C. (2004). The social identity theory of intergroup behavior Political psychology (pp. 276-293): Psychology Press.
75. Turner, J. C., & Oakes, P. J. (1986). The significance of the social identity concept for social psychology with reference to individualism, interactionism, and social influence. British Journal of Social Psychology, 25(3), 237-252. doi: 10.1111/j.2044-8309.1986.tb00732.x
76. Wallensteen, P. (2002). Understanding Conflict Resolution: War, Peace, and the Global System: SAGE Publications.
77. Walter, B. F. (2015). Why Bad Governance Leads to Repeat Civil War. Journal of Conflict Resolution, 59(7), 1242-1272. doi:10.1177/0022002714528006
78. Walter, B. F. (2017). The new civil wars. Annual Review of Political Science, 20(1).
79. Wright, Q. (1951). The Nature of Conflict. Western Political Quarterly, 4(2), 193-209. doi:10.1177/106591295100400201